المملكة المغربية
وزارة الاتصال

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ

سلسلة دفاتر الصحراء المغربية

العدد: 15

الصحراء: الجوانب التاريخية والقانونية والاقتصادية

طبعة جديدة

بمناسبة الذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء

نونبر 2015

المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ

سلسلة دفاتر الصحراء العدد: الخامس عشر

الصحراء: الجوانب التاريخية والقانونية والاقتصادية

طبعة جديدة

بمناسبة الذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء

نونبر 2015

وزارة الاتصال
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ

إذا كانت الأحداث قد وضعت قضية الصحراء في زاوية إجراء تنظيم استفتاء لساكنة الصحراء، فإن هذا لا يمكن أن ينسينا الانتماء العريق لهذا الإقليم إلى المغرب، ولا الطابع المشروع لاستعادته إلى حظيرة الوطن الأم منذ 1975. فالمغرب اقترح باستمرار تنظيم استفتاء لتقرير مصير السكان الصحراويين. وهذا الموقف يمكن فهمه كالتزام من المغرب، على احترامه للمبادئ المنظمة للعلاقات الأخوية بين الدول، بما في ذلك الحفاظ على السلام والأمن الدوليين والتسوية السلمية للخلافات.

وتهدف الوثيقة التالية التذكير بعجالة بمختلف العناوين المؤكدة لمغربية الصحراء، والتعايش المميز للروابط بين الأقاليم الصحراوية وباقي المغرب، وارتباط السكان بالملكية، وبمؤسسات الدولة، إضافة إلى المنجزات التي تم تحقيقها منذ 1975، في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وهي تؤكد كلية على مغربية الصحراء.

1- الأسس التاريخية لمغربية الصحراء

تقوم هذه الأسس على العديد من المستندات والوثائق، إن على المستوى الداخلي أو الدولي.

1- على المستوى الداخلي

بداية، لابد من التذكير بمعطى أساسي، وهو أن المغرب قد تأسس كدولة منذ القرن التاسع الميلادي[1] وهذه الميزة باعتباره دولة عريقة، تعتبر فريدة في المنطقة المغاربية، وحافظ عليها، حتى في فترة الحماية (1912-1956). وفي نظام تدبير حكم الدولة المغربية العريقة، كانت الصحراء تحتل دائما مركزا متميزا، ومحددا باستمرار، إضافة إلى أن مؤسسي الأسر التي حكمت المغرب، ينحدرون مباشرة من بين أحدى قبائل الصحراء الغربية، خاصة المرابطين، الذي أقام مؤسسها يوسف بن تاشفين (القرن الحادي عشر)، المغرب الكبير الذي يمتد إلى الحدود مع السينغال. هذه الروابط العميقة مع الصحراء استمرت مع وصول الأسرة العلوية إلى الحكم (القرن السابع عشر) المنحدرة من تافيلالت بالصحراء، والتي واصلت الدفاع عن الوحدة الوطنية، وتعميق الروابط العريقة بين جهات المغرب[2].

إن ممارسة السيادة من طرف الدولة المغربية على مدى تاريخها الطويل، تميز بعدد من الخصائص، ارتبطت بخصوصيتها

1 إنظر في هدا الموضوع : روبرت رزت: (الصحراء الغربية والحدود المغربية) باريس 1975 الصفحة 11

2 - يمكن أن نذكر في هذا الموضوع، أقوال السلطان مولاي الحسن الأول،:» أقسم أن لا أدفع قرشا واحدا كتعويض، يمكن لاسبانيا أن تحرق موانئي، وأن تحتل العاصمة، وتدمير بلدي، حتى ولو اضطررت إلى اللجوء أو الاحتماء في الأطلس. ولن أتنكر لأجدادي القادمين من الصحراء، والتي سأعود إليها.» وثيقة رقم 15، بتاريخ 14 ماي 1876، مفوضية فرنسا بالمغرب.

كدولة، وهي الخصوصية التي تم الإقرار بها من طرف محكمة العدل الدولية (الرأي الاستشاري بتاريخ 1975/10/16 حول الصحراء الغربية، 44.43 PP 94,)، إذ أن السلطة المركزية تمارس من طرف السلطان، (أمير المؤمنين)، وبهذه الصفة يشرف على تدبير الشأن الديني للمسلمين، وفي الوقت نفسه يمارس السلطة المدنية. كما يتأتى قبول شخص السلطان من طرف الرعية عن طريق «البيعة»، وهو عقد يلزم من قدمها بطاعة نهائية ودائمة، متى بقي السلطان مخلصا لتعاليم القرآن، طاعة تترجم من خلال روابط عريقة تجمع بين دولة ورعاياها. كما للسلطان الذي يمثل السلطة العليا على الحقل الديني والسياسي، مسؤولية الدفاع عن السكان، والسهر على ضمان العلاقات مع الدول الأجنبية. ويبقى عقد البيعة مقابلا للسيادة. وهذا ما أكده القاضي «أمون Ammon»:» ... إن البيعة للسلطان أو الملك تماثل البيعة للدولة، كما أنه من المعروف أن الروابط القانونية للمغرب مع الصحراء الغربية، التي تم إقرارها من طرف محكمة العدل الدولية, تترجم بالروابط السياسية، إضافة إلى الروابط السيادية[3].»

فيما يخص الصحراء، فإن ممارسة هذه السيادة تظهر على مستويات عدة، وتهم تعيين المسؤولين المحليين (عمال، قضاة، وقادة عسكريين)، وكذا المهام والأدوار التي عينوا من أجلها. وحين طرحت قضية الصحراء على أنظار محكمة العدل الدولية،

3 - محكمة العدل الدولية، إصدار 1975، صفحة 83. للمزيد من التفاصيل أنظر الصفحات من 83 إلى 102. أنظر أيضا الرأي الخاص، للقاضي فوريستر، مكرر صفحة 103، والملحق رقم 8.

قدم المغرب عشرات الوثائق الداخلية التي تؤكد على ممارسة فعالة، دائمة، وسلمية للسيادة من طرف السلطان على الأراضي الصحراوية[4].

ويكفي الاقتصار على الاحتلال الاستعماري للمغرب، لنتبين العديد من الأدلة المتعلقة بتعيين المسؤولين المحليين من طرف السلطة المركزية (انظر الملحق رقم 1)[5]. إضافة إلى التوجيهات المعطاة لهؤلاء المسؤولين لصيانة الوحدة الترابية للمغرب. (انظر الملحق رقم 2)[6]. وفي هذا الصدد يمكننا التذكير بالمكانة اللائقة التي كان يحتلها الشيخ ماء العينين (منذ نهاية القرن التاسع عشر) في صفوف المقاومة ضد الغارات الأجنبية على الصحراء الغربية. وكان ممثل للسلطان في تدبير الشأن السياسي في الصحراء.(أنظر الملحق رقم 3)[7]

فالسلطة المركزية حريصة على تعزيز سلطاتها في الأقاليم الجنوبية، ويتعين عليها التدخل في عين المكان من طرف السلطان شخصيا. وعلى سبيل المثال نذكر الفترة التي سبقت الحماية، حيث قام السلطان الحسن الأول بزيارتين، الأولى سنة

4 - مذكرات ومرافعات ووثائق محكمة العدل الدولية. الصحراء الغربية. مجلد رقم 3، عروض ووثائق من الصفحة 203 إلى 497.

5 - يتعلق الأمر بظهائر التعيين التي تعود إلى فترة السلطان عبد العزيز بن الحسن(ظهيرين 1896 و1899) و السلطان عبد الحفيظ بن الحسن (1907و1909).

6 - ظهير السلطان الحسن بن محمد (1877و1886). وظهير للسلطان عبد العزيز بن الحسن (1901)

7 - رسالتان للشيخ ماء العينين (1903و1908) ملحق 3

1882 والثانية سنة 1886، من أجل وضع حد للأطماع الخارجية في هذه الأقاليم، و التنصيب الرسمي لبعض القياد والقضاة. من جهة أخرى، ومن بين مظاهر ممارسة السيادة على الأقاليم الصحراوية، يمكن الإشارة إلى جباية الضرائب.

2- على المستوى الدولي

تم التأكيد، وبأحكام صريحة، على السيادة المغربية على الصحراء الغربية من خلال العديد من الاتفاقيات الموقعة بين المملكة الشريفة ودول أجنبية. إن معاينة العديد من الاتفاقيات الدبلوماسية تظهر أن القوى الخارجية كانت تطلب بشكل دائم حماية السلطان، لتأمين مصالح بلدانها في الصحراء الغربية، ويتعلق الأمر بالمعاهدات الموقعة على التوالي مع إسبانيا في 1861، ومع الولايات المتحدة الأمريكية في 1786 و 1836، ومع انجلترا في 1856.[8] وهناك أيضا أدلة أخرى تعترف صراحة بسيادة المغرب على الصحراء، وبالأخص المعاهدة الانجليزية المغربية في 13مارس 1895 حيث تشير المادة الأولى منها،

---

8 - يتعلق الأمر بالمعاهدات التالية:
. معاهدة تجارية بين المغرب وإسبانيا موقعة في مدريد 20 نونبر 1861
. معاهدة مع الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 28-23 يوليو 1786
. معاهدة السلم والأخوة الموقعة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب في مكناس 16 شتمبر 1836
. اتفاق مغربي إنجليزي ل9 دجنبر 1856 (أنظر ملحق رقم 4)

«...لا يمكن لأي دولة أن تدعي بمزاعم لها في الأقاليم الممتدة من وادي درعة ورأس بوجدور المسماة طرفاية، كما تم التعبير عنه في نص الوثيقة، لأن هذه الأراضي تعود للمغرب»[9]

من جهة أخرى، فإن السيادة المغربية على وادي الذهب، معترف بها على المستوى الدولي، كما تشهد بذلك رسالة السفير الفرنسي بطنجة، بتاريخ 10 نونبر 1898، التي تعتبر: « إن الصحافة الاسبانية تثير ضجة كبرى، حول الأخبار الأخيرة الواردة من وادي الذهب، التي تؤكد أن أعدادا كبيرة من المغاربة- أربعة أو خمسة آلاف- يقتربون بسلوك عدواني من المصنع السابق دكره». (انظر الملحق رقم 5). وقد تمكنت محكمة العدل الدولية من الإطلاع على كل هذه الوثائق، ومعاينة «العناصر والمعلومات التي وضعت رهن إشارتها، والتي تظهر وجود روابط البيعة بين ملك المغرب وقبائل تعيش في الصحراء الغربية، خلال فترة احتلالها من طرف إسبانيا.» (162، الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية). هذه الأسس التاريخية مكنت بشكل أفضل من الإحاطة بالقواعد القانونية التي ينبني عليها استكمال الوحدة الترابية التي تحققت في 1975.

9 - أنظر نص الوثيقة باللغة الانجليزية في الملحق رقم 4

2- الأسس القانونية لاستكمال الوحدة الترابية

كان الإعلان المشترك الصادر في 7 أبريل 1956، قد وضع حدا للتواجد الإسباني في القسم الشمالي من المغرب، وينص هذا الإعلان بالخصوص في فقرته الثانية، أن «إسبانيا أبدت رغبتها في احترام الوحدة الترابية للمملكة التي تضمنها المواثيق الدولية». والواقع أن الاحتلال الإسباني تواصل في العديد من المناطق الترابية للمملكة، والتي لم يتم إعادتها إلا عبر مراحل: طرفاية في 1958، سيدي إفني في 1969، والصحراء الغربية في 1975. فيما الثغور الشمالية (سبتة ومليلية) ما زالا حتى اليوم موضوع نزاع ترابي مغربي اسباني. وفي ما يتعلق بالصحراء، فإن مطلب المغرب باستعادتها ظل متواصلا منذ 1956. ومن مظاهر تعبير المغرب عن رغبته لاستعادة أقاليمه الجنوبية، مباشرة بعد نيله لاستقلاله، نشير إلى الخطاب التاريخي للمغفور له جلالة الملك محمد الخامس بمحاميد الغزلان في 1958، الموجه إلى مغاربة الصحراء، والذي ذكرهم فيه بالبيعة التي قدمها أجدادهم للسلطان مولاي الحسن الأول، ووعدهم بتحرك متواصل وعام للمغرب، إلى حين استعادة كل أقاليم الصحراء.(أنظر الملحق رقم 6). في نفس الاتجاه، وبعد تربع جلالة الملك الحسن الثاني على العرش، أعاد التأكيد على الموقف نفسه، وذلك خلال المؤتمر الأول لقمة دول عدم الانحياز المنعقد في بلغراد في شتمبر 1961، حين أعلن: «... إن الاستمرار في المس بسلامة أراضي الدول المستقلة

العضوة في الأمم المتحدة، خلق جوا من السخط والاضطراب، ويمثل بالنسبة للدول المستعمرة تهديدا دائما للأمن والسلام. وفي المغرب مثلا، فإن اسبانيا تواصل احتلالها لمناطق كاملة في جنوب أراضينا، الساقية الحمراء، وسيدي إيفني ووادي الذهب...».

وبعد انضمامه إلى ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية في 1963، أكد المغرب مجددا على موقفه، مع إبداء تحفظات على الشكل التالي: « فيما يتعلق بتحقيق السيادة والوحدة الترابية للمغرب في إطار حدوده المتعارفة، فإنه من المهم أن نعرف أن توقيع ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية لا يمكن اعتباره اعتراف صريح أو ضمني للوقائع غير المكتملة حتى الآن، والمرفوضة كما هي من طرف المغرب، أو تخلي عن مواصلة تنفيذ حقوقنا بالوسائل المشروعة التي نتوفر عليها». وبالنسبة لهذه القضية، وجريا على ما يناسبها من عمل، فإن المغرب ظل يبحث عن حل يؤدي إلى تسوية سلمية لهذا الخلاف، مع مطالبته إسبانيا بالانخراط في مفاوضات، والعمل على إشراك مختلف المنظمات الدولية في هذا الملف. وتجاوبا مع هذا النداء، فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم (xx 2072) بتاريخ 16 دجنبر 1965 طلبت من إسبانيا باعتبارها ممثلة للسلطة الإدارية في الصحراء «بأخذ التدابير الضرورية من أجل تحرير أراضي سيدي إيفني والصحراء الغربية من الهيمنة الاستعمارية، ومباشر ة مفاوضات حول المشاكل المتعلقة بالسيادة التي يطرحها هذين الإقليمين»، وتجدر الإشارة هنا إلى حقيقة ربط الجمعية العامة للأمم

المتحدة لمسألتين تتعلقان بالوحدة الترابية للمغرب. وقد دفعت أساليب المماطلة من طرف إسبانيا، الجمعية العامة للأمم المتحدة، بدعم من المغرب، إلى طلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية (قرار رقم 3292 «XXIX» بتاريخ 13/12/1974) حول الوضعية القانونية للأقاليم الصحراوية خلال الاحتلال الإسباني، وبالخصوص روابطها القانونية مع المغرب وموريتانيا. وكانت الأسئلة كالتالي:

- هل كانت الصحراء الغربية «وادي الذهب والساقية الحمراء» خلال الاستعمار الإسباني لها، أرضا لا مالك لها؟ (Terra Nullius) إذا كان الجواب على السؤال الأول بالنفي،

- ماهي الروابط القانونية التي كانت للأقاليم الصحراوية مع المغرب وموريتانيا؟ جوابا بالنفي على السؤال الأول، فإن محكمة العدل الدولية اعترفت كما سبق الذكر بروابط البيعة بين سلطان المغرب وقبائل الصحراء الغربية، وهذا يؤكد على قوة الطروحات القانونية المغربية، وضرورة الدخول في مفاوضات مع إسبانيا لوضع حد لوضعية الاحتلال لهذا الإقليم. وتبعا لذلك فإن مجلس الأمن سيؤكد بقراره رقم 377، بتاريخ 22 أكتوبر 1975، بأن الأطراف المعنية والمهتمة يمكن لها الدخول في مفاوضات من أجل إيجاد تسوية للخلاف، وفقا للمادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة، وأن الأطراف المعنية، وهي المغرب وموريتانيا وإسبانيا، والطرف المهتم وهي الجزائر باعتبارها دولة الجوار. وتجدر الإشارة إلى أن البوليساريو تم تجاهله في قرارات الأمم

المتحدة ، وكذا في التصريحات الرسمية للسلطات الجزائرية. كما أن الجزائر أكدت أنه ليس لها مطامح مباشرة في الصحراء الغربية، إضافة إلى أن الرئيس الجزائري الهواري بومدين أكد بأنه يؤيد اقتسام الأراضي الصحراوية بين المغرب وموريتانيا. والواقع أن الرئيس الجزائري الهواري بومدين، أعلن أمام القادة العرب، خلال انعقاد قمة الدول العربية في أكتوبر 1974، «إن قضية الصحراء تهم بالأساس موريتانيا والمغرب، وقلت أنني موافق وليس لدي أي مشكلة... قد انعقدت العديد من اللقاءات في نواكشوط والرباط واكادير، مباشرة بعد الاتفاق الجزائري المغربي... فقد حضرت اجتماعا مع جلالة الملك والرئيس الموريتاني، وخلاله تم الاتفاق لإيجاد صيغة لتسوية مشكلة الصحراء بعد تحريرها، صيغة تحدد الأراضي التي ستعود لموريتانيا، والأراضي التي ستعود للمغرب. كنت حاضرا وأعطيت موافقتي من كل قلبي، وبدون أي خلفية...»(أنظر أرشيف الجامعة العربية، وكذلك صحيفة لوموند الفرنسية بتاريخ 9 أبريل 1980.) إلا أن إسبانيا بقيت متمسكة بسياسة احتلالها للصحراء، والتي أرغمت المغرب على الإعلان عن تنظيم المسيرة الخضراء، التي ستفتح الطريق إلى اتفاق مدريد الموقع بين إسبانيا والمغرب وموريتانيا، الذي حدد إجراءات تسليم الصحراء. (أنظر الملحق رقم 7، اتفاقية مدريد 14 نونبر 1975). لكن لابد من الإشارة هنا، بأن هذه الاتفاقية تتوافق مع القانون الدولي ومع ميثاق الأمم المتحدة (أنظر المادة 5 من اتفاقية مدريد)، كما أن الجمعية العامة للأمم المتحدة أبدت

قبولها لهذه الاتفاقية، بما أنها أخذت علما بالاتفاق الثلاثي بين الحكومات المغربية والموريتانية والإسبانية، الموقع في مدريد، والذي توصل به السكرتير العام للأمم المتحدة بتاريخ 18 نونبر 1975، (القرار رقم 3458 (XXX) B. 10/12/1975). وقد احترم المغرب بدقة أحكام اتفاقية مدريد، وبالأخص المتعلقة بالتعبير عن إرادة السكان (المادة 3 من اتفاقية مدريد)[10]. وفي الواقع، فإن الجماعة الصحراوية، وهي هيئة تمثل بكفاءة وقدرة ساكنة الصحراء، قد تم قبولها من طرف بعثة الأمم المتحدة التي زارت الصحراء في 1975، (أنظر وثائق الأمم المتحدة رقم 1/10023 Add. 5، pp . 40 و SS). وقد قبلت الجماعة الصحراوية اتفاقية مدريد، على اعتبار أن هذه الصيغة في تمثيل السكان تتوافق مع القانون الدولي، ومع المقتضيات الدولية الخاصة بإنهاء الاستعمار. لذلك، فإن تقرير المصير، يمكن أن يتخذ حسب قواعد القانون الدولي أشكالا متعددة، وهو ما تم التأكيد عليه بمناسبة عرض محكمة العدل الدولية لقضية الصحراء. لذلك، فإن تسليم اسبانيا الصحراء الغربية للمغرب، يتوافق مع الشرعية التاريخية والقانونية ،ويتلاءم مع المقتضيات الدولية باحترامه لقرارات الأمم المتحدة، ولاتفاقية مدريد، وكذا لرغبة السكان الصحراويين، وفوق ذلك، عودة الصحراء الغربية إلى الوطن الأم أحدث تنمية غير مسبوقة في هذا الجزء من أراضي المملكة المغربية.

10 - احترام رأي السكان الصحراويين المعبر عنه من طرف « الجماعة الصحراوية»

3- الآثار الإيجابية لاستعادة الأقاليم الصحراوية إلى المغرب

إن إعادة الأقاليم الصحراوية إلى المغرب، كان له أثر كبير على ساكنة الصحراء المغربية، التي أعادت ربط علاقاتها السابقة مع أقاليم الشمال، كما أدى ذلك على المستوى السياسي إلى نقل العملية الديمقراطية المغربية إلى الأقاليم الصحراوية عن طريق إشراك سكانها في الاستحقاقات الانتخابية المحلية والعامة، إضافة إلى إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية واسعتين، تمت بفضل الاستثمارات التي تأتت من تضامن كل المناطق والجهات المغربية.

1- على المستوى السياسي

منذ استعادة المغرب لأقاليمه الصحراوية، استفادت هذه الأخيرة من نظام إداري وسياسي مماثل لما هو عليه في باقي أقاليم شمال المغرب، إضافة إلى أن الجماعات المحلية المنتشرة بشكل واسع على امتداد الصحراء، موزعة على أربعة أقاليم (بوجدور، السمارة، وادي الذهب، والعيون) و4 جماعات حضرية، و 23 جماعة قروية، علاوة على أن المسؤولين الإداريين بكافة مستوياتهم ودرجاتهم ينحدرون في غالبيتهم من أصول صحراوية.

وقد استفادت سكان الصحراء، من الحريات الديمقراطية المكفولة بقوة الدستور، وشاركوا في مختلف الاستشارات الانتخابية، التي نظمت على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الوطني. زيادة على ذلك، فإن مشاركة سكان الصحراء، وبشكل واسع في الاستحقاقات الانتخابية المحلية التي جرت في 10 دجنبر 1976، و8 ماي 1981، و 10 يونيو 1983، تمكنوا من اختيار ممثليهم الذي يسيرون جماعاتهم بشكل يماثل ويتوافق مع ما تم في باقي أنحاء المملكة المغربية. من جهة أخرى، فإن المنتخبين في الأقاليم الصحراوية، انتخبوا ممثليهم في مجلس المستشارين بتاريخ 3 و 21 يونيو 1977، و 29 ماي 1981، و 14 شتمبر و 2 أكتوبر 1984. وأخيرا، فإن سكان الأقاليم الصحراوية شاركوا في استفتاءين 23 و 30 ماي 1981 الخاص بمراجعة الدستور. كما قدمت معظم الأحزاب السياسية المغربية مرشحيها في الأقاليم الصحراوية المسترجعة، سواء لخوض الانتخابات الجماعية أو التشريعية. وتوزعت أصوات الناخبين الصحراويين على خمسة أحزاب سياسية، مع عدد ضعيف من الأصوات الملغاة، مما يؤكد، اعتمادا على الديمقراطية الانتخابية، قبول السكان الصحراويين في الاندماج في مؤسسات البلاد، والتعبير بوضوح عن رغبتهم في الارتباط نهائيا بالمملكة المغربية، زيادة على أن كل الانتخابات جرت في حرية شاملة، وبحضور المراقبين الدوليين والصحافة الدولية. ويضاف إلى هذه الاستشارات الانتخابية، الزيارة التاريخية التي قام بها جلالة الملك الحسن الثاني إلى الأقاليم الصحراوية

المسترجعة في مارس 1985، والاستقبال الرائع الذي خصه به سكان الصحراء، مما يدل وبشكل واضح على ارتباطهم الوثيق بالمملكة المغربية. وحرص كل القبائل الصحراوية من خلال استقبالها لجلالة الملك، على إعادة تجديد بيعتهم العريقة والدائمة للعرش.

2- على المستوى الاقتصادي والاجتماعي

إذا استثنينا بعض التجهيزات القليلة والمتواضعة، التي خلفتها اسبانيا في الصحراء، والتي كانت تخصصها لاستغلال الفوسفاط، وإيواء جنودها العاملين في الصحراء، فإن الأقاليم الصحراوية كانت عشية استعادتها من طرف المغرب، تعيش أوضاعا متخلفة. وبعد النداء الذي وجهه جلالة الملك الحسن الثاني سنة 1976، من أجل توفير قرض وطني يخصص لفائدة تنمية الأقاليم الصحراوية، تَم وضع برنامج واسع للتجهيز والتنمية من أجل تدارك الخصاص الكبير في الصحراء. وقد انطلق هذا البرنامج بوضع بنية تحتية واسعة، همت قطاعات النقل والاتصالات، والماء الشروب... مع العلم أن الصحراء لم تكن تتوفر حتى عام 1975، سوى على 20 كيلومتر من الطرق، فأصبحت خلال سنوات قليلة تتوفر على 1000 كيلومتر من الطرق الرئيسية تربط كل مناطق وجهات الصحراء.

- السمارة- العيون: طريق رئيسية رقم 42: 240 كيلومتر
- السمارة- طنطان: طريق رئيسية: 230 كيلومتر
- أكادير- العيون: طريق رئيسية: 649 كيلومتر

وترتبط هذه الشبكة من الطرق الرئيسية بأخرى ثانوية، وشبه ثانوية. كما أن هناك مشروع طرقي يخص انجاز خط سكة حديدية تربط بين مدينة مراكش ومدينة العيون، سيتم إطلاقه قريبا. أما بالنسبة لقطاع الاتصالات، فإن أقاليم الصحراء لم تكن تتوفر سنة 1975، على أي وسيلة للاتصالات تربطها ببقية العالم، فتم بناء محطة للاتصالات عن طريق الأقمار الاصطناعية مكنت من تحقيق انفتاح الأقاليم الصحراوية على الخارج. كما تم توظيف التكنولوجيا الحديثة لبناء محطات (strobosphérique) للاتصال على مسافات بعيدة، وهناك مشروع قيد التنفيذ خاص بوضع نظام الربط التلفزيوني المباشر، إضافة إلى انجاز شبكات تيليغرافية. وفي قطاع الماء، وبمناسبة الاحتفال بالذكرى السادسة عشر للمسيرة الخضراء، هناك مشروع بناء سد على وادي الساقية الحمراء بجهة العيون تقدر حقينته ب 500 ألف متر مكعب، ويخصص لسقي أراضي تقدر ب 3000 هكتار، كما يُمَكن هذا السد من تغذية الفرشة المائية لفم الواد لتزويد ساكنة العيون بالماء الشروب، ويُمكن من تحقيق احتياطي من الماء الشروب يصل إلى 20 مليون متر مكعب سنويا، وتقدر تكلفة بناء هذا السد ب 06 مليون درهم.

- الصحة

بناء مستشفيات تتوفر على 66 سرير، إضافة إلى بناء 9 مراكز صحية، و5 مستوصفات، يشرف عليها أزيد من 50 طبيب.

- التعليم

تم بناء 966 مدرسة، وتخصيص 610 مدرس على مستوى الإعدادي، و 644 مدرس على مستوى الثانوي، زيادة على أن كل الأطفال البالغين سن التمدرس يلتحقون بالمدرسة.

- السكن

تم بناء 30 ألف وحدة سكنية.

- تجهيز الموانئ

بناء وتجهيز موانئ (العيون بوجدور والداخلة) لتلبية متطلبات قطاع التجارة والمعادن وصناعات الصيد.

وقد تجاوزت المبالغ المخصصة للاستثمارات في الأقاليم الصحراوية المسترجعة ما بين 1975 و 1981، مليار دولار، وتمثل الاستثمارات المخصصة لتجهيز البنيات التحتية 47 في المائة من مجموع الاستثمارات التي اعتمدتها الدولة للأقاليم الصحراوية.

وعلى الرغم من فاعلية سيادته على أقاليمه الصحراوية، وكذا السلم والتوافق السائد في المنطقة، والتكافل المميز للعلاقات التي توحد كافة الشعب المغربي بالعرش، والطابع المميز للحقوق المغربية في الصحراء، فإن المغرب قدم دائما وفي مناسبات عديدة الدليل على حسن نيته من أجل إيجاد حل دائم لصحرائه. وعلى هذا النحو، فإن جلالة الملك الحسن الثاني قد اقترح، خلال انعقاد قمة منظمة الوحدة الافريقية في نيروبي 1981، وتلبية لرغبة البلدان الصديقة، تنظيم استفتاء تحت مراقبة دولية، وتم تجديد هذا الاقتراح أمام أنظار الأمم المتحدة في سنة 1983 وكذا في 1985، ومنذ ذلك الحين لم يتوقف المغرب عن إبداء مساندته للمبادرات التي تسعى لتنظيم الاستفتاء، متعهدا باحترامه. كما يعتبر تعاون السلطات المغربية مع ممثلي البعثة الأممية الخاصة بالاستفتاء في الصحراء الغربية (مينورسو)، التي تم نشر عناصرها في الصحراء، في إطار تفعيل مخطط السلام الأممي، يشكل دليلا واضحا على حسن نية المغرب.

ملحقات

ANNEXES

1. Dahir de S.M Abdelaziz Ben El Hassan (1896)
2. Dahir de S.M Abdelaziz Ben El Hassan (1899)
3. Dahir de S.M Abdelaziz Ben El Hassan (1896)
4. Dahir de S.M Abdelaziz Ben El Hassan (1899)
5. Dahir de S.M Abdelhafid Ben El Hassan (1907)
6. Dahir de S.M Abdelhafid Ben El Hassan (1909)

1- DAHIR DE S.M. ABDELAZIZ BEN EL HASSAN

Louange à Dieu seul !

Puisse Dieu bénir notre seigneur et maître Mohamed. sa famille et ses compagnons ! (Sceau de S. M. Abdelaziz Ben el Hassan Ben Mohamed.)

A nos serviteurs agréables, aux gens d'El Mouissat et des Ait Mohamed Lahssen et à la moitié de Yaggout, de la tribu des Tekna. Puisse Dieu vous guider ! Et à vous salutation et miséricorde divines ! Après ce préambule.

Nous avons confié votre administration à votre frère notre serviteur agréable le caïd Mohamed el Amine Ben Ali At-Tecni el Hassani, et l'avons chargé de prendre soin de vos affaires.

Pour cela. nous vous ordonnons d'écouter et d'obéir à ce que nous l'avons investi de pouvoir de recommandation et l'interdiction dans le domaine de notre service chérifien.

Puisse Dieu vous rendre réciproquement heureux et vous guider vers ce qu'il agrée ! Salut !

Le 21 Rajab 1314 (correspondant au 25 décembre 1896).

2 - DAHIR DE S.M. ABDELAZIZ BEN EL HASSAN

Louange à Dieu seul !

Puisse Dieu bénir notre seigneur Mohamed et sa famille !

(Sceau de S. M. Abdelaziz Ben el Hassan Ben Mohamed, Dieu est son protecteur.)

A nos serviteurs agréables Ouled Moussa. Laabobat et Ouled Ali des Tidrarin du Sahara. Puisse Dieu vous guider ! Et à vous salutation et miséricorde divines !

Après ce préambule.

Nous avons confié votre administration à notre serviteur agréable le caïd Mohamed el Amine Ben Ali At-Tecni et L'avons chargé de prendre soin de vos affaires.

Pour cela, nous vous ordonnons d'écouter et d'obéir à ce que nous l'avons investi de pouvoir de recommandation et d'interdiction dans le domaine de notre service chérifien.

Puisse Dieu vous rendre réciproquement heureux et vous guider vers ce qu'il agrée ! Salut !

Le 3 Ramadan sacré an 1316 (correspondant au 15 janvier 1899).

3 - DAHIR DE S.M. ABDELAZIZ BEN EL HASSAN

Louange à Dieu seul !

Puisse Dieu bénir notre seigneur Mohamed, sa famille et ses compagnons !

(Sceau de S. M. Abdelaziz Ben el Hassan.)

A nos serviteurs agréables les Chtouka et leurs alliés, les Mejjat, les Fouigat, le tiers des Ait Lahssen, le tiers des Zergat et leurs alliés parmi les Toubalt ainsi qu'à leurs alliés des Meir, de la tribu des Tekna, puisse Dieu vous guider ! Et à vous salutation et miséricorde divine ! Après ce préambule,

Nous avons confié votre administration à votre frère notre serviteur agréable le caïd Brahim Ben M'Barek Ech-Chtouki et l'avons chargé de prendre soin de vos affaires.

Pour cela, nous vous ordonnons d'écouter et d'obéir à ce que nous l'avons investi de pouvoir de recommandation et d'interdiction dans le domaine de notre service chérifien.

Puisse Dieu vous rendre réciproquement heureux et vous guider tous vers ce qu'il agrée Salut !

Fait le 20 Kaada 1313 (correspondant au 3 mai 1896).

4 - DAHIR DE S.M. ABDELAZIZ BEN EL HASSAN

Louange à Dieu seul !

Puisse Dieu bénir notre seigneur et maître Mohamed et sa famille !

(Sceau de S. M. Abdelaziz Ben el Hassan Ben Mohamed, dont Dieu est le protecteur et le maître.)

A nos serviteurs agréables (membres de la tribu des Mnassir [de la confédération] des Azerguiyine). Puisse Dieu vous guider dans la bonne voie ! Et à vous salutation et miséricorde divines !

Après ce préambule,

Nous avons conféré votre administration à votre frère notre serviteur agréable le caïd Brahim Ben M'Barek Ech-Chtouki Er-Rouifi et l'avons chargé de prendre soin de vos affaires et de toutes vos allées et venues.

Pour cela, nous vous ordonnons d'être à ses recommandations et ses interdictions, dans le domaine de notre service chérifien.

Puisse Dieu vous rendre mutuellement heureux ! Salut !

Le 23 Rabia I 1317 (correspondant au 1er août 1899).

5 - DAHIR DE S.M. ABDELHAFID BEN EL HASSAN

Louange à Dieu seul !

Puisse Dieu bénir notre seigneur Mohamed et sa famille ! (Sceau de S. M. Abdelhafid Ben el Hassan.)

A nos serviteurs agréables toutes les tribus des Ait Hasine et des Ait Ikkou, Ouled Tidrarin, Yaggout, Mouissat, qui sont des Ait Lahssen, des tribus de Tekna Oued Noun. Puisse Dieu vous guider ! Et à vous salutation et miséricorde divines !

Après ce préambule,

Nous avons confié votre administration à notre serviteur agréable le caïd Mohamed el Amine, et l'avons chargé de prendre soin de vos affaires. Nous vous ordonnons de l'écouter, de lui obéir et d'être à ses recommandations et à ses interdictions dans ce que nous l'avons investi de notre service et de nos ordres chérifiens.

Puisse Dieu vous rendre réciproquement heureux et vous guider tous vers ce qu'il agrée ! Salut !

Le 2 Chaabane 1325 (correspondant au 10 septembre 1907).

6 - DAHIR DE S.M. ABDELHAFID BEN EL HASSAN

Louange à Dieu seul !

Puisse Dieu bénir notre seigneur et maître Mohamed et sa famille ! (Sceau de S. M. Abdelhafid Ben el Hassan.)

A nos serviteurs agréables, Ait Moussa ou Ali, Yaggout, Ouled Driss, Rguibat et Ouled Tidrarin. Puisse Dieu vous guider (dans la bonne voie) ! Et à vous salutation et miséricorde de Dieu, le Très-Haut !

Après ce préambule,

Nous avons confié votre administration à notre serviteur agréable le caïd Brahim el Khail Ben el Habib Ben Birouk el Ouadnouni, et l'avons chargé de prendre soin de vos affaires.

Pour cela, nous vous ordonnons d'écouter et d'obéir à ce que nous lui avons confié de recommandations et d'interdictions dans le domaine de notre service chérifien.

Puisse Dieu vous rendre mutuellement heureux ! Et vous guider tous vers ce qu'il agrée! Salut!

Le 14 Rabia II 1327 (correspondant au 5 mai 1909).

ANNEXE 2

1 . Dahir de S.M. El Hassan Ben Mohamed (1877)

2 - Dahir de S.M. El Hassan Ben Mohamed (1886)

3 - Dahir de S.M. Abdelaziz Ben El Hassan (1901)

4 - Dahir de S.M. Ahdelaziz Ben El Hassan (1901)

1- DAHIR DE S.M EL HASSAN BEN-MOHAMED

Louange à Dieu seul !

Puisse Dieu bénir notre seigneur et maître Mohamed, sa famille et ses compagnons!

(Sceau de S.M. El Hassan Ben Mohamed - Dieu est son protecteur et maître.)

A notre serviteur agréable, le lettré El Habib Ben Cheik M'Barek el Quadnouni el Jalmoumi - Puisse Dieu te guider ! Et à toi salutation et miséricorde divines !

Après ce préambule,

Nous avons reçu ta lettre et avons ainsi pris connaissance :

De la missive adressée à toi par le consul des Espagnols à Es-Saouira aux fins d'arrêter ceux des leurs surgissant sur la côte.

De l'écriture - des ressortissants Espagnols - destinée également à toi par laquelle ceux-ci prétendent avoir sous la main une lettre de notre père, Feu Sa Majesté - puisse Dieu le sanctifier !- suivant laquelle il se serait dessaisi de Massa, d'oued Noun, du Sahara et aurait pris l'engagement de ne pas en parler.

De ce qu'ils demandent de les laisser faire avec la population ce qu'ils veulent.

De l'indication de la politique que tu adopteras à leur égard.

Tu dis que Ben Dlimi coupe le chemin de ceux qui viennent de vos régions vers les villes et leur interdit de regagner ces dernières.

Tu demandes par conséquent qu'on l'éloigne et qu'on l'oblige à te restituer ce dont il s'est emparé.

Quant à la cession par Sa Majesté, feu notre père, de musulmans en général, à plus forte raison de ceux d'entre eux de ses sujets, cela n'a pas de fondement. Loin de là, il ne l'a jamais fait, que Dieu en préserve.

Pour ce qui est de Ben Dlimi, nous avons ordonné à son gouverneur, notre serviteur El Haj Omar El M'Tougui de l'en éloigner et de le contraindre à s'en tenir à sa limite et à vous restituer ce dont il s'est emparé.

Vous occupez chez nous le rang qu'occupaient vos ancêtres chez nos aïeuls - que Dieu les sanctifie ! - Car votre maison est maison de service et d'attachement, de père en fils. Nous ne vous manquerons pas. Et même ceux d'entre vous qui se sont écartés du bon chemin et y reviennent nous les accepterons et ne les livrons pas. Salut !

Le 3 Moharrem 1294 (*correspondant au 18 janvier 1877*)

2 - DAHIR DE S. M. EL HASSAN BEN MOHAMED

Louange à Dieu Seul !

Puisse Dieu bénir notre seigneur et maître Mohamed. sa famille et ses compagnons !

(Sceau de S. M. El Hassan Ben Mohamed.)

Que l'on sache par le présent dahir - puisse Dieu en rehausser la teneur !- que nous avons revêtu le détenteur notre serviteur Brahim Ben Ali Ben Mohammed Et-Tecni el Hassani des habits de la vénérabilité et de la respectabilité, que nous l'avons porté sur l'épaule de la bienfaisance et du bon traitement et que nous l'avons nommé à la tête de ses amis chargés de la surveillance des côtes pour qu'il soit avec eux l'œil et l'oreille de cette vigilance contre les chrétiens qui s'y manifesteraient et du renforcement des sentinelles de jour comme de nuit, de façon que si l'un d'eux y apparaît, d'une manière ou d'une autre, notre serviteur agréable le caïd Dahmane Ben Birouk Et-Tecni doit en être averti pour qu'il prenne les mesures nécessaires à l'extirpation de l'essence du mal et s'y tienne activement pour repousser cette invasion, comme indiqué plus haut.

Que l'on ne se trompe pas par ce qu'ils avancent que le makhzen les a autorisés à y venir. Car si autorisation il y avait, elle n'aurait émané que du propre chef du gouverneur et si une négligence ou un relâchement se produit dans ce que nous lui ordonnons en l'objet, ils encourent une grave responsabilité dont ne délierait pas l'assertion de la détention d'un écrit et la protection du gouverneur. Que ce dernier craigne Dieu et assume,

dans la mesure du possible, sa fonction telle qu'elle est tracée.

Puisse Dieu leur attribuer la justesse et les guider dans la bonne voie ! Salut!

Décrété par notre ordre fortifié par Dieu le 21 Chaabane 1303 (correspondant au 25 mai 1886.)

3 - DAHIR DE S.M. ABDELAZIZ BEN EL HASSAN

Louange à Dieu seul !

Puisse Dieu bénir notre seigneur Mohamed, sa famille et ses compagnons !

(Sceau de S.M. Abdelaziz Ben el Hassan Ben Mohamed. Dieu est son protecteur.]

A notre serviteur agréable le caïd Brahim Ben M'barek Ech-Chtouk.i Et-Tekni. Puisse Dieu te guider ! Et à toi salutation et miséricorde divines !

Après ce préambule,

Nous t'avons chargé toi et le serviteur Mohamed Ben el Bellal el Boussaïdi de prendre soin des côtes de nos sujets heureux, de Tarfaya à Ras Bogador et d'y être attentifs.

Nous vous ordonnons tous les deux de redoubler de vigilance activement et sérieusement, par terre et par mer. .. ; de les garder secrètement et publiquement ; de placer des vigies contre ceux qui veulent y créer ce qui est contraire ou incompatible avec ses traditions; et de porter, sans délai, à la connaissance de Notre Majesté ce qu'on pourrait y créer tant du côté de la terre que du côté de la mer.

Attention ! Ne manque pas de vigilance dans cette affaire. En effet, vous en êtes tous les deux responsables. Même ordre en a été donné au serviteur Mohamed Ben el Bellal. Salut !

Le 1er Moharrem sacré 1319 (correspondant au 2O avril 1901).

4 - DAHIR DE S.M. ABDELAZIZ BEN EL HASSAN

Louange à Dieu Seul !

Puisse Dieu bénir notre seigneur Mohamed et sa famille !

(Sceau de S. M. Abdelaziz Ben el Hassan, Dieu est son protecteur et maître.)

A notre serviteur agréable le caïd Harmmadi Ech-Chbani. Puisse Dieu te guider ! Et à toi salutation et miséricorde divines ! Après ce préambule,

Nous avons chargé nos serviteurs: le caïd Brahim Ben M'barekEch-Chtouki Et-Tecni et le caïd Mohamed Ben el Bellal Boussaïdi de prendre soin des côtes de nos sujets heureux de Tarfaya à Ras Bogador, et de les préserver de ce qu'on pourrait y créer par terre et par mer.

Nous t'informons pour que tu sois vigilant. Salut !

Le 1er Moharrem 1319 *(correspondant au 20 avril 1901*).

ANNEXE 3

1 - Texte d'une lettre de Ma El Aïnin (1903)

2 - Texte d'une lettre de Ma EL Aïnin (1908)

TEXTE D'UNE LETTRE DE MA EL AININ

(Voici le texte d'une réponse adressée par Ma el Aïnin - puisse Dieu perpétuer sa vie ! - au sultan Moulay Abdelaziz.)

Louange à Dieu seul !

Puisse Dieu bénir notre seigneur Mohamed, sa famille et ses compagnons !

A l'ombre de Dieu sur l'univers, à l'âme de l'action des musulmans et au prince des croyants.

Puisse Dieu fortifier ton règne et t'accorder la même victoire que celle donnée au meilleur des émissaires divins ! Et à vous salutation et miséricorde de Dieu, tant que durent le cosmos, ses mouvements et ses repos !

Il est Porté à la connaissance du prince des croyants que notre fils dépêché chez les Ouled Dlim est maintenant de retour. Il nous a rapporté les bonnes nouvelles tant désirées par Votre Majesté, à savoir la rupture de toutes relations avec les chrétiens, où - par la puissance et la volonté divines ! - il n'en subsiste pas de séquelles et il n'y a aucun mal, voire il n'y aura par la volonté divine que ce que vous déciderez selon la manière correcte et la voie saine.

Parmi ce qu'il nous écrit ceci :

« Nous portons à votre connaissance que les consignes que vous avez données à votre fils El Wali concernant les chrétiens et en particulier les Espagnols seront appliquées selon votre volonté, après que

nous ayons pris la résolution d'entretenir avec eux des relations consistant à recevoir leurs armes et à leur céder ce territoire.

Nous avons définitivement enterré ce projet, pour vous agréer et nous ne le commettrons jamais, et surtout après votre décommandation et votre désapprobation. Salut amical !

En ce qui concerne les Français ils ont dit qu'ils n'ont pas eu avec eux grand-chose. Ils disent n'avoir engagé avec eux aucune conversation concernant une vente, un achat, un territoire, ou autre chose. Il est espérable que tous n'agiront que suivant votre volonté et votre agrément.

Nous prions Dieu pour qu'il ne vous accueille que par ce que vous désirez complètement, avec une longue vie pleine de bonne santé et d'heureuse fin.

Salut avec notre attachement !

Le 2 Ramadan 1321 *(correspondant au 22 novembre 1903)*.

Texte d'une lettre de Ma El Ainine

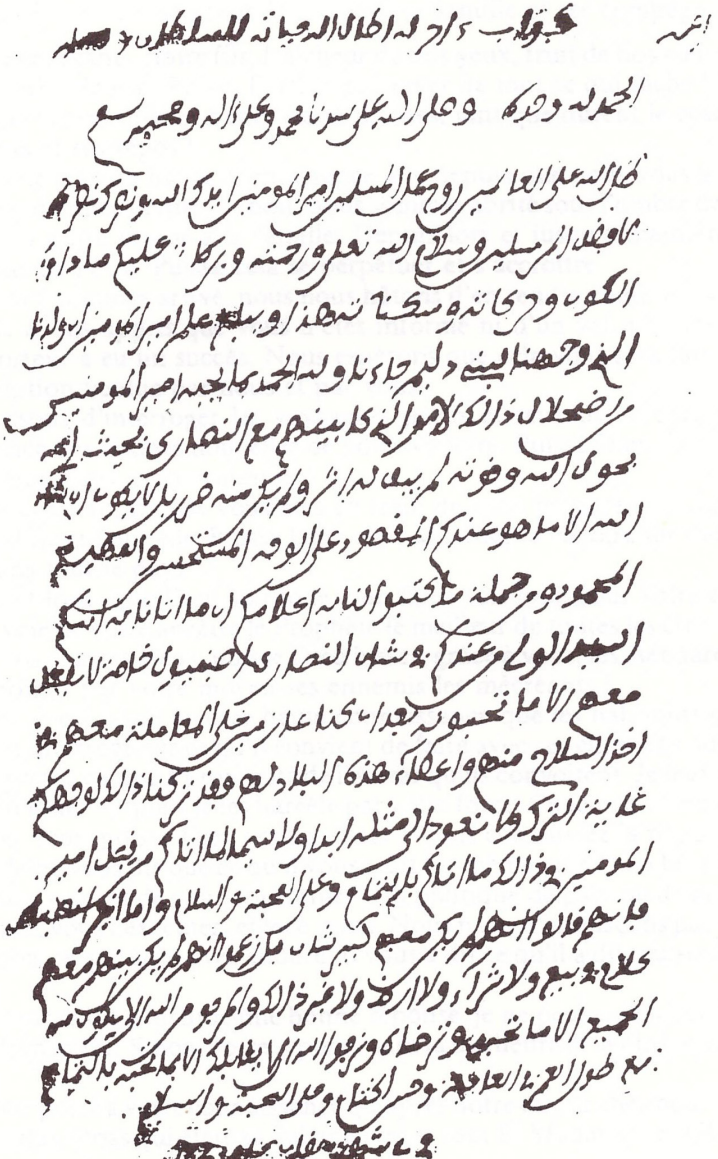

2 - TEXTE D'UNE LETTRE DE MA EL AININ

(Parmi les correspondances du cheik Ma el Aïnin au sultan Moulay Abdel hafid.)

Louange à Dieu seul !

Puisse Dieu bénir notre seigneur Mohamed, sa famille et ses compagnons !

Au prince des croyants, notre fils, fraîcheur de nos yeux, fruit de nos cœurs, le sultan Moulay Abdelhafid. Puisse Dieu te préserver de tout ce qui fâche ! Et à vous salutation, miséricorde et bénédiction divines, tant que durent le cosmos, ses mouvements et ses repos !

Qu'il soit porté à votre haute connaissance que depuis que nous vous avons quitté - par la puissance divine ! - nous nous sommes abrité sous l'ombre de vos bienfaits jusqu'à notre retour à la famille. Depuis lors et jusqu'à maintenant, nous ne cessons de l'être. Puisse cela se perpétuer et s'accroître.

Lorsque nous y sommes arrivé, nous nous hâtons d'en rendre compte à Votre Majesté. Nous avons appris que vous n'êtes informé ni d'un vol ni d'une inspection. Le porteur a eu un succès. Nous espérons que cela vous sera rapporté selon la description voulue par nous et par vous.

Nous ne cessons d'interroger les voyageurs partis et revenus de chez vous jusqu'à l'annonce des bonnes nouvelles de notre victoire. Puisse Dieu l'affermir Au-delà de ce que nous avons entendu !

Nous avons aussi appris que vous êtes en train de vous préparer à la guerre sainte et de mobiliser pour elle. Puisse Dieu vous accorder la victoire sur tous les hommes et dans tout le pays !

Que Dieu soit loué, que Dieu soit loué, que Dieu soit loué pour votre engagement sur la voie de votre ancêtre le Prophète le meilleur de toutes les créatures et sur celle de vos chastes aïeux, puisse Dieu hisser, grâce à vous, les étendards de l'Islam, et réprimer par votre moyen ses ennemis les mécréants!

D'autre part, il est porté à votre haute connaissance que les habitants de ce territoire m'ont interrogé sur ce qu'il convient de faire avec ces chrétiens qui ont envahi leur région et campé à proximité de l'Adrar qu'ils convoitent. Je leur ai dit - que Dieu soit loué ! - que « je les harcèle par votre force. Chacun a obtenu son dahir remis par vous, puisse Dieu vous assister! Vous connaissez la région et il vous connait. Je ne vous dis que ce qu'il vous a dit lui-même, que Dieu lui donne son appui ! Mon avis est de vous conformer à sa politique de paix ou de guerre. Ce qu'il ordonne, vous l'exécutez, et vice versa. Nous nous n'immisçons pas dans vos affaires après ce que vous avez enduré. Il vous a dit ce qu'il a dit, puisse Dieu le glorifier ! »

Si ce que je leur ai dit constitue une bonne réponse, je ne peux que louer Dieu pour me l'avoir inspirée. Sinon, votre réponse sera la meilleure et la plus utile aux habitants.

En outre, il est porté à votre connaissance qu'après notre retour chez nous nous trouvâmes Moulay Driss qui était au Sahara avec le cadi El Madani et El Ghorfi. Ils

voulaient aller où nous ignorâmes. Nous les retînmes jusqu'à l'arrivée de votre réponse.

Maintenant qu'est-ce que vous décidez? Nous nous y conformerons par la volonté divine.

Puisse Dieu vous aider et nous aider, là où nous sommes et où que vous soyez ! Que Dieu soit loué!

Si Dieu vous accorde sa victoire, nul ne peut vous vaincre, car le secours n'émane que de lui .

Nous voilà pénétrés des directives reçues de Votre Majesté, comme vous le savez et particulièrement imprégnés de l'engagement vers un avenir meilleur. Notre cœur est avec vous. Puisse Dieu vous bien et totalement récompenser selon vos souhaits, pour ce que vous faites pour nous. Avec notre attachement et salut!

Le 4 Safar 1326 *(correspondant au 8 mars 1908)*.

ANNEXE 4

1 - Traité avec les Etats-Unis d'Amérique (23-28 Juin 1786); extrait. Article 10.

2 - Traité de paix et d'amitié entre les Etats-Unis d'Amérique et le Maroc (16 Septembre 1836)- Extrait- Article 10.

3 - Accords Anglo-Marocains: traité général entre la Grande Bretagne et le Maroc (9 Décembre 1856): Extrait- Article XXXII.

4 - Traité de commerce entre le Maroc et l'Espagne (20 Novembre 1861)- Extrait Article 38.

5 - Accord Anglo-Marocain du 13 Mars 1895

1-TRAITE AVEC LES ETATS-UNIS D'AMERIQUE DES 23-28 Juin 1786.

Traité d'amitié, de commerce et de navigation entre les Etats-Unis d'Amérique et l'Empereur du Maroc.

Article 10. «Si quelque vaisseau de l'une ou de l'autre des parties est en engagement avec un vaisseau , appartenant à quelqu'une des Puissances chrétiennes, à la portée du canon des châteaux de l'autre, le vaisseau qui se trouvera ainsi en action sera défendu et protégé autant que possible, jusqu'à ce qu'il soit en sûreté. Et si quelque vaisseau américain échoue sur les côtes de Wadnoon ou sur quelque autre côte voisine, l'équipage y appartenant sera protégé et assisté, jusqu'à ce qu'à l'aide de Dieu il puisse être renvoyé dans son pays».

2- TRAITE DE PAIX ET D'AMITIE ENTRE LES ETATS-UNIS D'AMERIQUE SEPTENTRIONALE ET L'EMPEREUR DU MAROC CONCLU ET SIGNE A MEKNES LE 16 SEPTEMBRE 1836

Article 10 «If any vessel of either of parties shall have any engagement with a vessel belonging to any of the Christian Powers, within gun-shot of the forts of the other, the vessel so engaged shall be defended and protected as much as possible, until she is in safety: and if any American vessel shall be cast on shore, on the coast of Wadnoon or any coast there about, the people belonging to her shall be protected and assisted , until by the help of God, they shall be sent to their country».

3- ACCORDS ANGLO-MAROCAINS DU 9 DECEMBRE 1856

Article XXXIII. «If a British vessel should be wrecked at Wadnoon, or on any part of its coast , the Sultan of Morocco shall exert his power to save and protect the captain and crew, till they return to their own country: and the British Consul-General, Consul, or his deputy, shall be allowed to inquire and ascertain, as much as they can, about the captain and crew of any such ship, in order that they may obtain and save them from those parts of the country, and Governors appointed in those place by the Sultan of Morocco shall also assist the Consul General, Consul, or deputy, in his researches, agreeably to the rules of friendship.»

4-TRAITE DE COMMERCE ENTRE LE MAROC ET L'ESPAGNE SIGNE A MADRID LE 20 NOVEMBRE 1861

Article 38 «Si un navire espagnol naufrageait à l'Oued Noun ou en tout autre point de cette côte, le Roi du Maroc emploiera tout son pouvoir pour sauver son capitaine et l'équipage jusqu'à ce qu'ils retournent dans leurs pays, et il sera permis au consul général d'Espagne, au consul, vice-consul, agent consulaire ou leur délégué de prendre toutes les informations ou renseignements qu'ils voudront concernant le capitaine et l'équipage de ce navire, afin de pouvoir les sauver; les gouverneurs du Roi du Maroc aideront également le consul général d'Espagne, le consul, vice-consul, agent consulaire ou leur délégué dans leurs investigations, conformément aux lois de l'amitié».

5 - ACCORD ANGLO-MAROCAIN DU 13 MARS 1895

The Agreement

As concluded between the two persons who are going to sign at the end of this document, and they are the Vizier, the honoured the worthy Cid Hamad ben Musa ben Hamad, and the gentleman the minister Mr Satow and they have agreed to the six Following clauses below concerning the Moorish Government buying from the English Company called the North-West African Company, the buildings, etc., in the place that is known by the name of Tarfaya or Cape Juby, that is in the country of the tribe of Tekna.

1. If this Government buy the buildings in the place above named, from the named Company, no one will have any claim to the lands that are between Wad Draa and Cape Bojador, and which are called Tarfaya above named and ail the lands behind it, because all this belongs to the territory of Morocco.

2. It is agreed that this Government will give its word to the English Government that they will not give any part of the above-named lands to anyone whosoever without the concurrence of the English Government

3. If this Government buy the buildings in the place above mentioned from the Company above named, the whole of the property shall be long to them : viz. the buildings with their stones and wood that are on the land or out at sea (i.e .. the reef) and the whole of the property that is enclosed in the walls of the buildings, whether on the land or at sea, including cannons and any other property, and no one shall be able to play claim of any kind whatsoever to the above properties,

or lands, and the price this Government is to pay for all this to the above-mentioned Company is put down at f. 50,000; half at the signing of this document, the other hall when the Government receives over into their hands the above-named lands from the Company above-mentioned.

4. If the Moorish Government take over the place named from the Company named, by buying it, it shall remain open for buying and selling and the customs duties for export and imports shall be the same as at other ports on the coast.

5. If the Moorish Government take over the place named from the Company named by buying it, the Moorish Government shall not build, from the money of the Treasury, any houses for the merchants to live in or stores for their merchandise, and shall not supply boats to land or ship cargo until such time as it please the Sultan to do so.

6. If any merchants wish to bring merchandise to the place named, and take a letter from the minister of their nation, this Government shall allot to them a piece of land at a rental to build suitable stores or dwelling-houses at the merchant's own expense for twenty years and at the end of twenty years the said allotments, with the buildings thereon, shall become the property of the Moorish Government.

(After compliments) I have shown the six clauses written above to the Sultan - God give him the victory! The agreement between us concerning these six clauses about buying for the Government of our Lord the buildings of the place named, the Emperor - God

help him !- agreed to them all. Also he grants his consent to the buying of the buildings for his Government - God prosper them !- from that Company named above for £50,000, half of it at once and the other half when the Government receive over the place named, which shall be within six months, counting from the first of Shawal next to the end of Rabia next, and the Sultan - God bless his soul ! - has ordered me to write the above, and also the Government perhaps will get ready some people belonging to them to go out of the place above named at once, before they receive it over : and when they send them they will let you know, so that you can give them a letter from you to the Englishman there, so that they will receive them.

(Signed HAMAD BEN MUSA BEN HAMAD.
Ramadan 16, 1312 (= 13 March 1895).

ANNEXE 5

- Lettre du Ministre de France à Tanger au Ministre des Affaires Etrangères (en date du 10 Novembre 1898)

LETTRE DU MINISTRE DE FRANCE À TANGER AU MINISTRE DES AFFAIRES ETRANGERES DE FRANCE, EN DATE DU 10 NOVEMBRE 1898

La presse espagnole mène grand bruit autour de nouvelles récemment reçues du Rio de Oro et d'après lesquelles un nombre considérable de Marocains - quatre ou cinq mille - s'approcheraient avec une attitude agressive de ladite factorerie.

Le Gouvernement de Madrid s'est empressé d'adopter certaines dispositions et a donné des instructions en vue de faire conduire aux Canaries par le croiseur Rapido deux compagnies d'infanterie de marine qui devront se tenir prêtes à débarquer, au premier signal, sur le continent africain.

Plutôt que d'ajouter trop de créance à cette prétendue hostilité des Marocains, on doit rechercher dans les télégrammes expédiés des Canaries un symptôme du courant actuel de l'opinion publique à Madrid, où l'on considère l'extension de l'influence espagnole au Maroc, voire même la mainmise sur quelques points du pays comme un palliatif nécessaire aux revers de ces derniers temps.

La visite récemment faite par M. de Ojeda à Santa Cruz de Mar Pequeña et interrompue lors de son brusque départ pour Paris semble avoir été la première manifestation de cette politique active au Maroc.

Quelque légitime que puisse paraître, d'ailleurs, le désir de tout bon Espagnol d'accroître les intérêts moraux et matériels de sa patrie dans l'Empire chérifien,

il semble toutefois que l'Espagne commettrait une grave imprudence en suscitant actuellement en ce pays une difficulté, quelle qu'elle soit, susceptible de donner l'éveil aux autres puissances.

Le statu quo marocain est respecté par un accord tacite des Gouvernements européens dont les intérêts contraires ont jusqu'à ce jour maintenu un équilibre nécessaire ; mais la plus légère incartade d'une nation quelconque ayant ici des intérêts importants risquerait de soulever incontinent la « question d'Occident » qui serait décisive pour l'avenir du Maroc, et l'Espagne n'aurait certes pas à gagner à l'état de choses qui en résulterait.

ANNEXE 6

DISCOURS DE SA MAJESTE MOHAMED V A M'HAMID
EL GHIZLANE LE 25 FÉVRIER 1958

DISCOURS DE SA MAJESTE MOHAMED V A M'HAMID EL GHIZLANE LE 25 FEVRIER 1958

Fidèles sujets du Sahara.

«L'un des vœux les plus chers que Nous nourrissions depuis longtemps était de rendre visite à cette partie du Sahara marocain, de Nous trouver parmi ses habitants pour leur montrer tout l'intérêt que Nous portons à cette région et à eux-mêmes, et pour renouer avec une vieille et noble tradition établie par tous les souverains de Notre pays qui, périodiquement entreprennent un voyage d'information et de reconnaissance à travers le Sahara pour affirmer l'unité du Pays et satisfaire les besoins de ses populations.

Notre grand-père Moulay Hassan a effectué deux voyages dans le Sahara pour consolider l'unité du Maroc et sa souveraineté sur l'ensemble de son territoire national, au moment où il était l'objet de convoitises étrangères.

Aujourd'hui grâce à Dieu les circonstances nous permettent de réaliser Notre vœu et de renouer avec la tradition de venir rendre visite à cette région, celle de Notre Sahara.

Au cours de Notre randonnée, Nous avons étudié sur place les problèmes de chaque jour, de chaque oasis; Nous avons prêté une oreille attentive aux doléances de leurs habitants. Nous sommes décidés à continuer à œuvrer pour améliorer vos conditions d'existence et vous assurer le progrès dans les domaines religieux, social, économique et culturel et à faire ainsi participer

vos régions aux bienfaits de l'indépendance et de la liberté.

Notre joie est immense d'être accueilli, à M'Hamid, porte du Sahara, par les fils de ceux qui avaient reçu Notre ancêtre Moulay Hassan; Rguibat, Takna, Ouled Dlim et autres tribus sahariennes Chenguit. Notre joie est immense dis-je de Nous trouver au milieu d'eux, de nous entretenir avec leurs hommes de Loi et de Lettres et de les entendre Nous réaffirmer, comme leurs ancêtres l'avaient fait à Notre grand-père, leur fidélité au Trône Alaouite et leur attachement à la Nation marocaine, une et indivisible.

Nous rendons hommage à leur patriotisme tenace et Nous leur souhaitons la bienvenue dans cette région, parmi leurs frères et compatriotes de leur patrie. Nous proclamons solennellement que Nous poursuivrons Notre action pour le retour de Notre Sahara dans le cadre du respect de Nos droits historiques et selon la volonté de ses habitants. Ainsi Nous accomplirons la mission que Nous nous sommes engagé à remplir et qui consiste à restaurer Notre passé et à édifier un avenir prospère, qui permettra à tous Nos sujets de connaître le bonheur et la tranquillité.

Fidèles sujets du Sahara. Nous garderons de ce voyage et des manifestations de loyalisme et de fidélité dont Nous avons été l'objet, un inoubliable souvenir. C'est pour Nous un réconfort et un encouragement pour réaliser les aspirations des habitants du Sahara qui sont les Nôtres et celles de tous les citoyens marocains libres, qui veulent que leur pays connaisse la dignité et la grandeur»

ANNEXE 7

Accord tripartite de Madrid du 14 Novembre 1975

ESPAGNE, MAROC ET MAURITANIE
Accord sur le Sahara occidental signé à Madrid le 14 Novembre 1975

«Réunies à Madrid le 14 Novembre 1975, les délégations représentant les gouvernements d'Espagne, du Maroc et de Mauritanie se sont mises d'accord sur les principes suivants:

1) L'Espagne réaffirme sa décision, maintes fois réitérée devant l'O.N.U., de décoloniser le territoire du Sahara Occidental en mettant fin aux responsabilités et aux pouvoirs qu'elle détient sur ce territoire en tant que puissance administrante;

2) Compte tenu de cette décision, et en conformité avec les négociations préconisées par l'O.N.U., entre les parties concernées, l'Espagne procédera immédiatement à l'institution d'une administration intérimaire dans le territoire avec la participation du Maroc et de la Mauritanie et la collaboration de la Jemaâ (assemblée locale), administration à laquelle seront transmis les responsabilités et les pouvoirs auxquels se réfère le paragraphe précédent.

A cet effet, il a été convenu de désigner deux gouverneurs adjoints, l'un sur la proposition du Maroc, l'autre sur la proposition de la Mauritanie, afin d'assister le gouverneur général du territoire dans ses fonctions.

La présence espagnole sur le territoire prendra fin définitivement avant le 28 Février 1976;

3) L'opinion de la population sahraouie exprimée par la Jemaâ sera respectée;

4) Les trois pays informeront le secrétaire général de l'O.N.U. des dispositions prises au titre du présent document comme résultat des négociations tenues en conformité de l'article 33 de la Charte des Nations-Unies;

5) Les trois pays contractants déclarent être parvenus aux conclusions précédentes dans le meilleur esprit de compréhension, de fraternité et de respect des principes de la Charte des Nations-Unies et comme contribution de leur part au maintien de la paix et de la sécurité internationales;

6) Ce document entrera en vigueur le jour même de sa publication au Bulletin Officiel de l'Etat de la «loi sur la décolonisation du Sahara» autorisant le gouvernement espagnol à mettre en application les engagements contenus dans le présent document.»

ANNEXE 8

- Opinion individuelle du Juge FORSTER (Avis Consultatif sur le Sahara Occidental - 16 Octobre 1975)

OPINION INDIVIDUELLE DE M. FORSTER

J'ai souscrit à l'avis consultatif, en date du 16 octobre 1975, de la Cour Internationale de Justice, en ce qu'il:

déclare que « le Sahara occidental (Rio de Oro et Sakiet El Hamra) n'était pas un territoire sans maître (terra nullius) au moment de la colonisation par l'Espagne»;

constate que les éléments et renseignements portés à la connaissance de la Cour:

a) montrent l'existence, au moment de la colonisation espagnole, de liens juridiques d'allégeance entre le sultan du Maroc et certaines des tribus vivant sur le territoire du Sahara occidental;

b) montrent également l'existence de droits y compris certains droits relatifs à la terre, qui constituaient des liens juridiques entre l'ensemble mauritanien, au sens où la Cour l'entend, et le territoire du Sahara occidental.

Mais là s'arrête mon adhésion à laquelle succède cette expresse réserve: je cesse de partager l'avis consultatif lorsque la Cour conclut que les éléments et renseignements portés à sa connaissance n'établissent l'existence d'aucun lien de souveraineté territoriale entre le territoire du Sahara occidental d'une part, le Royaume du Maroc ou l'ensemble mauritanien d'autre part.

Je ne suis plus d'accord, car cette conclusion minimise, à l'excès, l'exceptionnelle importance du contexte local, social et temporel du problème. Il s'agit du Sahara occidental, à l'époque de la

colonisation espagnole, c'est-à-dire aux environs de 1884. Il s'agit de l'Afrique ancienne, dont on ne saurait exiger, arbitrairement, que ses institutions soient un authentique décalque des institutions européennes, car, à ce compte-là, le continent africain tout entier (ou presque) devrait être déclaré territoire sans maître. Il s'agit aussi du Maroc et de l'ensemble mauritanien, aux structures spécifiques et aux systèmes traditionnels. C'est dans cette optique qu'il convient de confronter les «liens juridiques» reconnus dans l'avis consultatif avec les notions classiques que recouvrent les expressions Etat et souveraineté.

Pour ma part j'estime que les «liens juridiques», ceux d'allégeance notamment, décrits dans l'avis consultatif dénotent l'existence d'un pouvoir étatique et l'exercice d'une administration politique analogues à un lien de souveraineté s'exerçant dans un Sahara difficile d'accès et sur des tribus les unes nomades, les autres sédentaires.

(Signé) J. FORSTER.

ANNEXE 9

CARTE ADMINISTRATIVE DES PROVINCES SAHARIENNES

TARFAYA
DAWRA
AL HAGGOUNIA
LAAYOUNE
DCHIRA
LAAYOUNE PLAGE
BOUKRAA
BOUJDOUR
ESSEMARA
BAWZA
JDIRIYA
AMGALA
TFARITI
GALTAT ZEMMOUR
OUM DREYGA
BIR ANZARANE
DAKHLA
ARGOUB
IMLILY
AWSARD
OUED EDDAHAB
ZOUG
TECHLA
BIR GANDOUZ
LAGWIRA
KEY
Boundary and capital of the province
Municipality
Chief town

A l'occasion du 40ème anniversaire de la Marche Verte,
Le Ministère de la Communication publie la Série
« **les Carnets du Sahara**» dont les 20 premiers numéros
se présentent comme suit :

1. **معركة تحرير الصحراء المغربية - 1974**
2. **من أجل تحرير أراضينا المغتصبة: الصحراء، سبتة، مليلية والجزر الجعفرية - 1975**
3. **Pour la libération de nos territoires spoliés: Sahara, Sebta, Mellilia, les Iles Jaffarrines**
4. **Sahara Marocain : 20 questions pour comprendre - 2015**
5. **وثائق الجلسة الاستثنائية للجماعة الصحراوية - 1976**
6. **The Legitimate decolonization of atlantic western sahara and the plots of algerian rulers aiming at hegemony in north Africa -1977**
7. **ملف خاص حول المسيرة الخضراء ... مجلة «دعوة الحق» 1975 - 1976**
8. **المغـرب والصحراء المغربية - 1982**
9. **الصحراء المغربية والمشــروعـــيــة - 1985**
10. **Le Sahara Marocain et la légitimité**
11. **El Sahara Marroqui y la legitimidad**
12. **الذكرى العاشرة للمسيرة الخضراء - 1985**
13. **Dixième anniversaire de la Marche Verte**
14. **Tenth Anniversary of the Green March**
15. **الصحراء: الجوانب التاريخية والقانونية والاقتصادية**
16. **Sahara: Aspects historiques, juridiques et Economiques**
17. **Sahara: Historical, Legal and Economic Aspects**
18. **المبعدون من الصحراء أيام الحكم الاستعماري - 1999**
Les refoulés du Sahara à l'époque de la colonisation
19. **مبادرة الحكم الذاتي في الصحراء المغربية - 2007**
L'initiative marocaine pour la négociation d'un statut d'autonomie de la région du Sahara

Série « Les Carnets du Sahara»
Publication du Ministère de la Communication
à l'occasion du 40ème Anniversaire de la Marche Verte
Novembre 2015

- Publications du Ministère de la Communication

- DEPOT LEGAL: 2015MO3529
- ISBN : 978-9954-458-75-4
- Année: 2015

- Av. Allal El Fassi, Madinate Al Irfane, Rabat
- **www.mincom.gov.ma**

www.mincom.gov.ma